

19 من 022 | شرح الملخص الفقهي | البيوع | في أحكام

القرض | صالح الفوزان | فقه | كبار العلماء

صالح الفوزان

بسم الله الرحمن الرحيم. المكتبة الصوتية لمعالي الشيخ الدكتور صالح بن فوزان الفوزان شرح كتاب الملخص الفقهي من الفقه الاسلامي للدكتور صالح بن فوزان فوزان. الدرس الواحد والتسعون. بسم الله الرحمن الرحيم - [00:00:00](#)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى اله واصحابه والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين وبعد ايها المستمعون الكرام السلام عليكم ورحمة الله وبركاته نسأل الله تعالى ان يرزقنا واياكم الفقه في دينه - [00:00:18](#)

والعمل باحكامه والاخلاص لوجهه نواصل الحديث معكم في موضوعات الفقه الاسلامي ونتناول في هذه الحلقة ان شاء الله موضوع القرض من حيث تعريفه وفضله وما يتعلق به من احكام القرض لغة القطع - [00:00:38](#)

لان المكروظ يقطع شيئا من ما له يعطيه للمقترض وتعريفه شرعا انه دفع مال لمن ينتفع به ويرد بدله اي مثل المثل وقيمة المتطوع وهو من باب الارفاق والتبرع قد سماه النبي صلى الله عليه وسلم منيحة - [00:00:58](#)

لانه ينتفع به المقترض ثم يعيده الى المقرض والاكراظ مستحب وفيه اجر عظيم. قال صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يقرض مسلما قرضا مرتين الا كان كصدقة مرة رواه ابن ماجة - [00:01:20](#)

قد قيل ان القرض افضل من الصدقة لانه لا يقترض الا محتاج في الحديث الصحيح من نفس عن مسلم كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة - [00:01:41](#)

فالقرض فعل معروف وفيه تفريج للضائقة عن المسلم وقضاء لحاجته وليس الاقتراض من المسألة المكروهة فقد اقترض النبي صلى الله عليه وسلم اشترطوا لصحة القرض ان يكون المقرض ممن يصح تبرعه - [00:01:57](#)

فلا يجوز لولي اليتيم مثلا ان يقرض من مال اليتيم لانه لا يصح له التبرع منه وكذلك يشترط معرفة قدر المال المدفوع في القرض ومعرفة صفته ليتمكن من رد بدله الى صاحبه - [00:02:17](#)

فالقرض يصبح ديناً في ذمة المقرض يجب عليه رده الى صاحبه عندما يتمكن من ذلك من غير مماطلة ولا تأخير ويحرم على المقرض ان يشترط على المقرض زيادة في القرض - [00:02:35](#)

فقد اجمع العلماء على انه اذا شرط عليه زيادة فاخذها فهو ربا فما تفعله البنوك اليوم من الاقراض بالفائدة هو ربا صريح سواء كان قرضا استهلاكيا او قرضا استثماريا انمائيا كما يسمونه - [00:02:52](#)

فلا يجوز للمقرض سواء كان بنكا او فردا او شركة او مؤسسة ان يأخذ زيادة في القرض مشترطة باي اسم سمي هذه الزيادة سواء سميت هذه الزيادة ربها او فائدة - [00:03:13](#)

او هدية او سكنى دار او ركوب سيارة ما دام ان هذه الزيادة او هذه الهدية او هذه المنفعة جاءت عن طريق المشاركة ففي الاثر كل قرض جر نفعا فهو ربا - [00:03:32](#)

وفي الحديث عن انس مرفوعا اذا اقترض احدكم قرضا فاهدى اليه او حملة على الدابة فلا يركبها ولا يقبله لا ان يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك رواه ابن ماجة وله شواهد كثيرة. وقد ثبت في الصحيح عن عبد الله ابن سلام رضي الله عنه - [00:03:51](#)

انه قال اذا كان لك على رجل حق فاهدى اليك حملة ابن فلا تأخذها فانه ربا وهذا له حكم الرفع فلا يجوز لمقرض قبول هدية ولا غيرها

من المنافع من المقرض - 00:04:12

إذا كان هذا بسبب القرض للنهي عن ذلك لأن لا يتخذ ذريعة إلى تأخير الدين لأخذ هدية عليه أو استدرار أي منفعة بسببه لأن هذا ربا لأنه يعود إليه ما له مع زيادة. والقرض إنما هو عقد إرفاق بالمحتاج - 00:04:28

وقربة إلى الله تعالى. فإذا شرط فيه الزيادة أو تحراها وقصدها أو تطلع إليها فقد أخرج القرض عن موضوعه الذي هو التقرب إلى الله بدفع حاجة المقرض إلى الربح من المقرض فلا يصير قرضا - 00:04:51

وإنما يصير استغلالا فيجب على المسلم أن يتنبه لذلك ويحذر منه ويخلص النية في القرض وفي غيره من الأعمال الصالحة فإن القرض ليس القصد منه ليس القصد منه النماء الحسي. فإن القرض ليس القصد منه النماء الحسني - 00:05:10

وإنما القصد منه النماء المعنوي والتقرب إلى الله تعالى بدفع حاجة المحتاج واسترجاع رأس المال من غير زيادة إذا كان هذا هو القصد من القرض فإن الله ينزل في المال البركة والنماء الطيب - 00:05:32

هذا وينبغي أن يعلم أن الزيادة الممنوعة أخذها في القرض إنما هي الزيادة المشترطة كأن يقول اقضك كذا وكذا بشرط أن ترد علي المال بزيادة كذا وكذا نسبة معينة ونحوها أو بشرط أن تسكنني دارك - 00:05:51

أو دكانك أو تهدي إلي كذا وكذا أو لا أو لا يكون هناك شرط ملفوظ به ولكن هناك قصد للزيادة يتطلع إليها فهذا هو الممنوع المنهي عنه. أما لو بذل المقرض الزيادة من ذات نفسه - 00:06:13

وبدافع منه بدون اشتراط من المقرض أو تطلع وقصد إلى ذلك. فلا مانع من أخذ الزيادة حينئذ لأن هذا يعتبر من حسن القضاء لأن النبي صلى الله عليه وسلم استسلف بكرا فرد خيرا منه وقال خيركم أحسنكم قضاء - 00:06:33

وهذا أيضا من مكارم الأخلاق المحمودة عرفا وشرعا. ولا يدخل في القرض الذي يجزى نفعاً لأنه لم يكن مشروطاً في القرض من المقرض لأنه لم يكن مشروطاً في القرض ولا هو متواطئ عليه بين المقرض والمقرض. وإنما ذلك تبرع من المقرض - 00:06:55

وكذلك إذا بذل المقرض للمقرض نفعاً معتاداً بينهما قبل القرض بأن كان من عادة المقرض بذل هذا النفع ولم يكن الدافع إليه هو القرض فلا مانع من قبول فلا مانع من قبول الانتفاع المذكور. الانتفاع المحظور - 00:07:16

ثم أنه يجب على المقرض الاهتمام بإداء ما عليه من دين القرض ورده إلى صاحبه من غير مماطلة ولا تأخير حينما يطالبه بذلك أو يقدر على الوفاء يقول الله تعالى هل جزاء الإحسان إلا الإحسان - 00:07:36

وبعض الناس يتساءل في الحقوق بعض الناس يتساهل في الحقوق عامة وفي شأن الديون خاصة وهذه خصلة ذميمة جعلت كثيراً من الناس يحجمون عن بذل القروض والتوسعة على المحتاجين مما قد يلجأ المحتاج إلى الذهاب إلى بنوك الربا - 00:07:55

والتعامل معها بما حرم الله لأنه لا يجد من يقرضه قرضا حسنا والمقرض لا يجد من يسد له قرضه تسديدا حسنا حتى ضاع المعروف بين الناس وساد الشح والبخل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وإلى الحلقة القادمة باذن الله تعالى. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - 00:08:17